

# إجراءات التحكيم الهندسي اثناء المرافعة التحكيمية والاحوال الطارئة عليها دراسة مقارنة

م. سندس قاسم محمد العقيلي

المشرف الاستاذ الدكتور برويز باقري أستاذ قسم القانون في جامعة ايلام

جامعة قم الحكومية

sundus.q@uokerbala.edu.iq

تناول هذا البحث النظام القانوني لاجراءات التحكيم في دعاوى العقود الهندسية في القانونين العراقي والإيراني وعلى وفق المنهج الوصفي التحليلي والتطبيقي بين القانونين. وفي قوانين هذين البلدين يستخدم التحكيم على نطاق واسع كأحد طرق تحديد وتسوية المنازعات في المطالبات التعاقدية، وفيما يتعلق بالآلية القانونية للتحكيم في العقود الهندسية في إيران والعراق ينبغي القول: التحكيم في منازعات العقود الهندسية في العراق وإيران يتم تحديده بموجب القانون؛ يتم التحكيم في إيران استناداً إلى قانون التحكيم التجاري، والمواد من ٤٥٤ إلى ٥٠١ من قانون الإجراءات المدنية، وبموجب هذا القانون يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم في حالة وجود نزاعات في العقود الهندسية، ولجنة التحكيم وفقاً لأحكام هذا القانون. بالشروط والإجراءات التي يحددها القانون، ما لم تكن الحكومة أو الشركة المملوكة للدولة أو البلدية أحد أطراف النزاع، ففي هذه الحالة يمنع اللجوء إلى التحكيم. وقد تطرأ على المرافعة التحكيمية احوال طارئة منها وقف المرافعة او انقطاعها وان هناك اجراءات عند صدور القرار التحكيمي إجراءات التحكيم الهندسي في القوانين العراقية والإيرانية تشمل عادة الخطوات التالية: اتفاق الأطراف، تشكيل لجنة التحكيم، إجراءات الاستدلال والمرافعة، وإصدار القرار النهائي. وطرق الطعن في قرار التحكيم تكون موضوعة تحت قوانين كل بلد، ف في العراق: ١. يمكن للطرفين تقديم طلب لاحترازي من أجل تعليق تنفيذ قرار التحكيم في حالة وجود أسباب معترضة على نفس القرار. ٢. يمكن تقديم طعن لدى محكمة الاستئناف العراقية ضد قرار التحكيم. ٣. يتم تشكيل لجنة استئناف خاصة تنظر في الطعن، وقرارها نهائي وغير قابل للاستئناف. و في إيران: ١. يمكن لأحد الطرفين تقديم طلب كتابي لإلغاء قرار التحكيم إلى المحكمة الثورية العليا في حالة وجود أسباب لإلغاء القرار. ٢. تعقد محكمة الثورية العليا جلسات للاستماع للأدلة والحجج المقدمة من الطرفين وتصدر قراراً نهائياً بهذا الشأن الكلمات المفتاحية: منازعات في العقود الهندسية، التحكيم، قانون الايراني، قانون العراقي.

## مشكلة البحث

تستمر الحاجة الى الاعمال الهندسية المتطورة في المجتمعات الإنسانية من اجل تطورها وجعلها دائماً ضمن المجتمعات المتقدمة . تمتاز الاعمال الهندسية بتعدد أطرافها وتداخل اعمالها وطول امدها والأموال الطائلة التي تصرف عليها ونتيجة لذلك قد تحدث نزاعات بين أطرافها وللحاجة لحل هذه المنازعات قد يتم اللجوء الى طريق التحكيم لذلك تقتضي الحاجة الى بيان اجراءاته خاصة وان المشرع العراقي لم ينظم التحكيم المدني بقانون مستقل واكتفى بالنص عليه في قانون المرافعات المدنية .

## أهمية الدراسة

ان لإجراءات التحكيم الهندسي اثناء المرافعة التحكيمية والاحوال الطارئة عليها أهمية تتمثل بان التحكيم من اقدم وسائل حل المنازعات والوقوف على اجراءاته أهمية تتمثل فيما يأتي:

- ١- سرعة حسم المنازعات بدلاً من اللجوء للإجراءات القضائية المعقدة والطويلة نتيجة لتعدد درجات التقاضي (بداية واستئناف ونقض... ) وبذلك يمكن اكتساب الوقت والنفقات والجهد .
- ٢- قد تحتاج بعض العقود الهندسية الى درجة من السرية من حيث شروطها او محلها او مبلغها .... فيتم اللجوء للتحكيم لما قد يوفره من السرية اللازمة لإتمام المشاريع الهندسية .
- ٣- قد تحتاج العقود الهندسية الى خبرة شخص مختص في مجالاتها وخاصة وان القاضي العادي قد يكون غير ملم بطبيعتها ومشكلاتها الفنية الدقيقة .
- ٤- يمتاز نظام التحكيم بتقريب وجهات النظر لأطراف المنازعات الهندسية بالمقارنة بنظام القضاء العادي الذي قد يحول الخصومة الى عداوة بين أطرافها . ومن هنا اصح بحث التنظيم القانوني للتحكيم في العقود الهندسية أهمية بالغة وحاجة ملحة .

## أهداف الدراسة

تهدف دراسة ( إجراءات التحكيم الهندسي اثناء المرافعة التحكيمية والاحوال الطارئة عليها) الى معرفة ما هي اجراءات التحكيم الهندسي في حال حدوث نزاع بين اطراف التحكيم في مرحلة المرافعة التحكيمية وهناك حالات طارئة قد تطرأ خلال المرافعة منها وقف المرافعة او انقطاعها وهذا ماسنبيته في فقرات البحث وفقاً لقانون المرافعات المدنية العراقي مقارنة بقانون الاجراءات المدنية الايراني

## منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصف والمقارن.

في العقود الهندسية يجوز لأطراف العقد الاتفاق على حل نزاعاتهم في مسائل العقد من خلال طريقة "التحكيم". يكون التحكيم المسائل القانونية مثل العقود الهندسية والمقاولات (أي القضايا التي يتم رفعها في المحكمة القانونية). في الوقت الحاضر ، وبسبب تقلبات سعر الصرف وأسعار المواد وحتى قيمة العملة الوطنية، تكثر النزاعات في عقود المقاولات، وعادة ما تسبب إحالة هذه المطالبات إلى المحاكم الكثير من المتاعب للطرفين لذلك يقتضي الامر بيان اجراءات التحكيم الهندسي اثناء المرافعة التحكيمية وفي الاحوال الطارئة من خلال مبحثين سنتناول في المبحث الاول الاحوال الطارئة من خلال مطلبين نتناول في الاول وقف المرافعة التحكيمية وفي الثاني انقطاع المرافعة بينما سنبين في المبحث الثاني الاجراءات عند صدور القرار التحكيمي سنبين في المطلب الاول صدور القرار بعد المداولة وبغالبية الآراء بينما في المطلب الثاني سنتناول تسبب قرار التحكيم وبيان منطوقه .

## المبحث الأول: الاحوال الطارئة

### المطلب الأول: وقف المرافعة التحكيمية

#### الفرع الاول :- وقف المرافعة التحكيمية في قانون العراقي

تعتبر محاكمة النزاعات الهندسية أمراً في غاية الأهمية في قطاع البناء والهندسة بصفة عامة إلا أن هذه المحاكمات قد تستغرق وقتاً طويلاً وتكلفة مالية عالية، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على الجوانب الاقتصادية والقانونية للمشروعات الهندسية في العراق ومن أجل تسريع العملية القضائية وتقليل التكاليف، تعتبر الوسيلة الأكثر فعالية لحل النزاعات الهندسية في العراق هي استخدام التحكيم الهندسي الذي يحظى بقبول واسع في العديد من الدول. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لتعديلات وتحسينات في القانون العراقي المتعلق بوقف المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي لتحقيق العدالة والفعالية في وسيلة حل النزاعات الهندسية.<sup>١</sup> تنص المادة ٨٢ من قانون المرافعات المدنية العراقي على أن: يجوز وقف الدعوى اذا اتفق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ اقرار المحكمة لاتفاقهم . ٢ - اذا لم يراجع احد الطرفين المحكمة في الخمسة عشر يوماً التالية لنهاية الاجل تبطل عريضة الدعوى بحكم القانون .<sup>٢</sup> يساعد وقف المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي على تحقيق العدالة والتسوية السريعة للنزاعات الهندسية ففي العملية التقليدية، يتم إرسال النزاعات الهندسية إلى المحاكم التقليدية، وهذا يعني أن النزاعات قد تستغرق سنوات قبل أن يتم حلها. وبالنسبة للمنتجات الهندسية، قد تصبح قديمة أو غير مستخدمة من قبل ذلك الوقت ومن خلال استخدام التحكيم الهندسي، يمكن للأطراف المتنازعة أن تحصل على حكم نهائي في وقت أقل وبتكلفة أقل.<sup>٣</sup> كذلك يسهم وقف المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي في تحقيق العدالة القضائية. ففي حالة وجود صراعات هندسية، قد يقوم أحد الطرفين بإحضار خبراء هندسيين للإدلاء بشهادتهم أو تقديم الأدلة التقنية وفي حالة التحكيم الهندسي، يتم تعيين خبراء هندسيين محايدين من قبل هيئة التحكيم للنظر في الأدلة وإبداء الرأي الفني وبالتالي، يمكن للأطراف المتنازعة الاعتماد على خبرة هؤلاء الخبراء في اتخاذ قراراتهم.<sup>٤</sup> لكن اذا رأت المحكمة ان الحكم يتوقف على الفصل في موضوع اخر قررت ايقاف المرافعة واعتبار الدعوى مستأخرة حتى يتم الفصل في ذلك الموضوع وعندئذ تستأنف المحكمة السير في الدعوى من النقطة التي وقفت عندها . ويجوز الطعن في هذا القرار بطريق التمييز .<sup>٥</sup> كما يقلل وقف المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي من الهجمات القانونية الباطلة. فقد يقوم الطرفان المتنازعان باستخدام التهديدات القانونية كوسيلة للضغط على الأطراف الأخرى. وبفضل التحكيم الهندسي، يتم إزالة هذه الضغوط، حيث يتم تعيين جهة خارجية مستقلة لاتخاذ القرار النهائي. ومع ذلك، تواجه وقت مهمة وقف المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي في القانون العراقي العديد من التحديات والقضايا التي يجب معالجتها. يتطلب تحقيق التوازن بين حماية حقوق الأطراف وتوفير إجراءات فعالة وسلسة لحل النزاعات الهندسية بما يتماشى والأطراف المتنازعة، مما يتطلب التشريعات واللوائح القانونية الملائمة.<sup>٦</sup> فإن وقف المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي يعتبر وسيلة فعالة لحل النزاعات الهندسية في العراق. يساهم في تقليل الجهود والتكاليف المرتبطة بالإجراءات القضائية التقليدية، مما يساهم في تحقيق العدالة والفعالية القضائية ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الفوائد الحفاظ على التوازن بين حقوق الأطراف المتنازعة وتوفير إجراءات قانونية فعالة ومنصفة. وبالتالي، يجب على القانون العراقي أن يحدد بوضوح إجراءات وشروط حكم التحكيم الهندسي لضمان حقوق الأطراف المتنازعة وتحقيق العدالة والفعالية في حل النزاعات الهندسية.<sup>٧</sup>

الفرع الثاني :.وقف المرافعة التحكيمية في قانون الإيراني

في السنوات الأخيرة، شهدت إيران انتشاراً واسعاً للتحكيم الهندسي كوسيلة فعالة لحل المنازعات المتعلقة بالمشاريع الهندسية ويعتبر التحكيم الهندسي وسيلة سريعة وفعالة لحل النزاعات بالطرق القانونية التي تتناسب مع القوانين والأنظمة الدولية وتم تعديل قانون الإجراءات المدنية في

إيران للسماح بتطبيق هذا النوع من التحكيم، وتم تنظيمه بموجب القوانين الداخلية والقواعد الدولية المعترف بها في التحكيم. تتنص قواعد التحكيم الهندسي في إيران على أنه يجب أن تقتصر المواضيع المتعلقة بالتحكيم الهندسي على المسائل التقنية والهندسية، مثل الصفات التقنية والموصفات المطلوبة والتكلفة المالية ويجب أيضاً أن يكون هناك خبراء هندسيين متخصصين في موضوع النزاع يشكلون هيئة التحكيم لفهم القضايا التقنية والفنية بشكل صحيح وواحدة من الفوائد الرئيسية للتحكيم الهندسي في إيران هو وقف المرافعة التحكيمية. يعني هذا أنه بمجرد إعطاء طلب التحكيم، يجب أن يتم تعليق أي إجراءات قضائية أخرى حتى إتمام الإجراءات التحكيمية. هذا الوقف يعزز فعالية التحكيم الهندسي ويخلق مناخاً أكثر ودية لحل النزاعات بشكل سريع وفعال. كذلك إن وقف المرافعة التحكيمية يساهم في حماية حقوق الأطراف في النزاع ويحد من المخاطر المرتبطة بتأخير الحكم القضائي. ففي النظام القضائي التقليدي وقد تستغرق إجراءات المرافعة وقرار المحكمة سنوات للتصرف في النزاع بالمقابل، فإن التحكيم الهندسي يتيح للأطراف الحصول على قرار نهائي وتنفيذه في وقت أقصر. ومن الجوانب الأخرى التي تجعل وقف المرافعة التحكيمية مهمة في التحكيم الهندسي في إيران، هو أنه يسهل إجراءات المرافعة العملية ويحد من الصراعات بين الجانبين وقد يؤدي اختلاف الآراء والخلافات المستمرة إلى زيادة تكاليف المشروع وتأخير تنفيذه.<sup>١٠</sup> علاوة على ذلك، فإن وقف المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي في إيران يساهم في تعزيز الثقة والاعتماد على نظام التحكيم وتعتبر إيران واحدة من الدول التي تحظى بسمعة جيدة في مجال التحكيم الهندسي، حيث يتميز نظامها القانوني بالشفافية والعدالة بالتالي، فإن استخدام التحكيم الهندسي في إيران ووقف المرافعة التحكيمية يوفر بيئة مناسبة لحل المنازعات بطريقة مهنية وبناءة ومع ذلك، ينبغي أن يتم التحكيم الهندسي في إيران وفقاً للقوانين والقواعد الدولية المعترف بها في التحكيم. ينبغي أن يكون هناك مراجعة وتقييم دوري لقوانين التحكيم الهندسي في إيران لضمان توافقها مع معايير التحكيم الدولية والمتطلبات القانونية الحديثة.<sup>١١</sup> فيعتبر وقف المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي في إيران إجراء هام وفعال يساهم في تسهيل حل المنازعات وتقصير فترة النزاع وتحقيق العدالة. تم توفير بيئة ملائمة في إيران للتحكيم الهندسي، ويجب أن يستمر العمل على تحسين وتعزيز هذا النظام لضمان استمرار نجاحه في تحقيق التسوية العادلة والمنصفة للنزاعات الهندسية.<sup>١٢</sup>

## المطلب الثاني: انقطاع المرافعة التحكيمية

### الفرع الأول: انقطاع المرافعة التحكيمية في قانون العراقي

التحكيم الهندسي هو نوع من أنواع التحكيم الذي يستخدم في حل النزاعات القانونية التي تنشأ في مجال الهندسة والإنشاءات ويعتبر التحكيم الهندسي أحد الأدوات القانونية الفعالة لحل النزاعات في هذا المجال، حيث يتيح للأطراف المتنازعة الحصول على قرار نهائي وملزم بشكل قانوني دون الحاجة إلى إجراء عمليات قضائية مكلفة ومستهلكة للوقت. ومع ذلك، يوجد تحدي كبير يواجه ممارسة التحكيم الهندسي في العراق، وهو انقطاع المرافعة التحكيمية. على الرغم من أن هناك قوانين تنظم عملية التحكيم في العراق.<sup>١٣</sup> تتنص المادة ٨٤ من قانون المرافعات المدنية على أن: ينقطع السير في الدعوى بحكم القانون بوفاء احد الخصوم او بفقده اهلية الخصومة او زوال صفة من كان يباشر الخصومة نيابة عنه الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها.<sup>١٤</sup> أحد أسباب انقطاع المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي في العراق هو غياب الثقة في النظام القضائي وفشله في توفير العدالة والشفافية وتعتبر القضاء التقليدي في العراق بطيئاً ومكلفاً ومعرضاً للفساد، مما يجعل الأطراف المتنازعة تفضل استخدام التحكيم كوسيلة لحل النزاعات بدلاً من القضاء ومع ذلك، فإن تجربة التحكيم الهندسي في العراق لا تزال محدودة وقليلة الانتشار، وهذا يرجع جزئياً إلى غياب الثقة في نظام التحكيم نفسه.<sup>١٥</sup> بالإضافة إلى ذلك، يتسبب القلق الأمني في العراق في انقطاع المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي وتعتبر الأوضاع الأمنية غير مستقرة في العراق وتشهد اضطرابات وصراعات، مما يعيق عملية التحكيم ويعزز التفضيل للطرق التقليدية لحل النزاعات فعندما تكون الظروف غير مستقرة وغير آمنة، فإن الأطراف المتنازعة تفضل التوجه إلى القضاء التقليدي الذي يوفر بعض الحماية الإضافية والشفافية عند حل النزاعات. علاوة على ذلك، يواجه التحكيم الهندسي في العراق تحدياً آخر وهو نقص المؤهلين والخبرات في هذا المجال. يعتبر التحكيم الهندسي تخصصاً فنياً يتطلب خبرة ومعرفة متخصصة في مجال الهندسة والإنشاءات.<sup>١٦</sup> ومن أجل التغلب على انقطاع المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي في العراق، هناك حاجة إلى تعزيز الثقة في النظام القضائي وتطوير قدرات وخبرات المحامين والخبراء الفنيين في هذا المجال ويجب أن يؤمن القضاء في العراق بالشفافية والعدالة في تطبيق القوانين التحكيمية، كما يجب أن يتم توفير التدريب اللازم للمحامين والخبراء الفنيين لتعزيز معرفتهم وفهمهم لعملية التحكيم الهندسي. علاوة على ذلك، يجب أن يتم توفير الأمن والاستقرار في العراق لنشر ثقافة التحكيم وزيادة الثقة في هذا النظام كوسيلة فعالة لحل النزاعات فيجب أن يعمل الجهات المعنية على توفير بيئة آمنة تسهل عملية التحكيم وتحمي حقوق الأطراف المتنازعة.<sup>١٧</sup> وتتص المادة ٨٧ من قانون

المرافعات المدنية بأن: اذا استمر انقطاع سير الدعوى بلا عذر مقبول ستة اشهر ولم تستأنف الدعوى سيرها في خلال هذه المدة تبطل عريضة الدعوى بحكم القانون.<sup>١٨</sup>

### الفرع الثاني: انقطاع المرافعة التحكيمية في قانون الإيراني

تعتبر المرافعة التحكيمية أحد العناصر الرئيسية في العملية التحكيمية، حيث يتم لفت النظر إلى الحقوق والإجراءات المتعلقة بالنزاع المحتمل في إطار منفصل عن الإجراءات القضائية التقليدية ومع ذلك، في بعض الأحيان، يمكن أن يحدث انقطاع في المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي في القانون الإيراني. فإن التحكيم الهندسي أحد أشكال التحكيم التجاري الذي يتعامل مع النزاعات المتعلقة بالمسائل الهندسية في العقود ويهدف إلى تسوية النزاعات وفقاً للقوانين والمعايير الهندسية المعتمدة.<sup>١٩</sup> ومع ذلك، تواجه عملية التحكيم الهندسي في إيران بعض التحديات والانقطاعات التي قد تؤثر سلباً على سير العملية وتؤدي إلى تعطيل النزاع ومن أبرز هذه العوامل تعود إلى الإجراءات القانونية البيروقراطية المعقدة التي تم القضاء عليها في السنوات الأخيرة، وإلى نقص في المهارات والخبرات المتاحة في مجال التحكيم الهندسي.<sup>٢٠</sup> في التحكيم الهندسي، يحظى طرفا النزاع بالحق في تقديم مرافعاتهم أمام الهيئة التحكيمية المختصة. ومع ذلك، يتطلب تقديم هذه المرافعات الاستعانة بخبراء في المجال الهندسي وتوفير الوقت والجهود اللازمة للتحضير وتجهيز هذه المرافعات وهنا يأتي دور نقص المهارات والخبرات في تحكيم القضايا الهندسية، حيث يصعب العثور على الخبراء المؤهلين والمختصين في هذا المجال، مما يؤدي إلى تأخير في تقديم المرافعات وتأثير ذلك على الجدولة الزمنية للتحكيم.<sup>٢١</sup> بالإضافة إلى ذلك، قد تنشأ تحديات بشأن التعامل مع الإجراءات البيروقراطية في إيران. فعملية تقديم المرافعات والوثائق المتعلقة بالنزاع قد تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن يتم قبولها ودراستها من قبل الهيئة التحكيمية. وهذا قد يؤدي إلى تأخير في بدء الجلسات التحكيمية وتأثير ذلك على إمكانية تسوية النزاع في وقت معقول. وبالتالي، يمكن القول إن انقطاع المرافعة التحكيمية في التحكيم الهندسي في القانون الإيراني له تأثير كبير على سير العملية التحكيمية بشكل عام. ومن أجل حل هذه القضية، يجب أن تعمل السلطات القضائية والحكومية على تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتحسين التوعية بالتحكيم الهندسي وأهميته.<sup>٢٢</sup>

### المبحث الثاني: الإجراءات عند صدور القرار التحكيمي

#### المطلب الأول: صدور القرار بعد المداولة وبأغلبية الآراء

#### الفرع الأول: - صدور القرار بعد المداولة وبأغلبية الآراء في قانون العراقي

تعتبر عملية التحكيم الهندسي أحد الآليات الفعالة التي يتم استخدامها في حل النزاعات والمنازعات التي تنشأ في مجال الهندسة والإنشاءات، ويعود ذلك إلى طبيعة هذا المجال الذي يشمل تعاقدات كبيرة ومعقدة وأطراف متعددة وتتطوي عملية التحكيم الهندسي على العديد من الخطوات، بدءاً من تقديم الدعوى وحتى صدور القرار النهائي بعد المداولة وبأغلبية الآراء. ويأتي صدور القرار بعد المداولة بعد أن يجتمع للجنة التحكيمية ويناقش أعضاؤها المسائل المطروحة أمامهم ويطلعون على الأدلة والشواهد المقدمة من الأطراف المتنازعة.<sup>٢٣</sup> بعد انتهاء عملية المداولة، وفي ضوء التحليل الدقيق للأدلة والمشاهدات الهندسية والقانونية، يتم اتخاذ القرار ويتم ذلك عن طريق التصويت، حيث يعبر كل عضو في اللجنة عن رأيه ويقوم بالتصويت على الحكم الذي يراه مناسباً وفي حالة عدم توافق الآراء بين الأعضاء بشأن القرار، يتم اللجوء إلى تطبيق مبدأ الأغلبية لتحديد القرار النهائي. ويتم تحديد الأغلبية عادة بناءً على نسبة التصويت، حيث إذا كانت أغلبية الأعضاء قد صوتت لصالح قرار معين، فإنه يعتبر القرار النهائي المعتمد في النزاع.<sup>٢٤</sup> يتمتع القرار الذي يصدر بأغلبية الآراء بالقوة القانونية المطلقة ويعتبر ملزماً ونهائياً بالنسبة للأطراف، ولا يجوز لأي طرف من الطرفين المتنازعين تجاهله أو رفض تنفيذه كما يتمتع القرار بالتنفيذ الفوري، حيث يجب على الأطراف تنفيذه على الفور وفقاً لما تم تحديده في القرار ومن الجدير بالذكر أن قانون التحكيم الهندسي في العراق يوفر إطاراً قانونياً جيداً للتحكيم الهندسي وتنظيمه.<sup>٢٥</sup> فيصد صدور القرار بعد المداولة وبأغلبية الآراء من الأمور الهامة التي تجعل عملية التحكيم الهندسي فعالة وتحافظ على إنصاف جميع الأطراف المتنازعة. وتعتبر مناسبة لحل النزاعات وتحقيق العدالة، وتعزيز ثقة الأطراف في عملية التحكيم الهندسي وعلى العدالة في جهودها لحل المنازعات في مجال الهندسة والإنشاءات في العراق.<sup>٢٦</sup>

#### الفرع الثاني: - صدور القرار بعد المداولة وبأغلبية الآراء في قانون الإيراني

إن التحكيم الهندسي هو عملية تحكيم يستخدمها القضاة والمحكمون في قراراتهم المتعلقة بالنزاعات الهندسية والتقنية وتعد إيران واحدة من الدول التي تقوم بإجراء التحكيم الهندسي وفقاً لقانونها المحلي وصدور القرار بعد المداولة وبأغلبية الآراء هو أحد المبادئ الأساسية في نظام التحكيم الهندسي في إيران ويعني ذلك أن القرار يصدر بالتوافق بين معظم أعضاء لجنة التحكيم ولا يتطلب الإتيان الكامل وهذا النهج يهدف إلى تسهيل

إجراءات التحكيم وتجنب العقبات التي قد تطرأ في حالة الاحتياج إلى الاتفاق الكامل بين جميع أعضاء اللجنة.<sup>٢٧</sup> قانون المهندس ونظام التحكم في البناء في إيران ينص على أن اللجنة المكونة من خبراء هنسيين يتم تشكيلها لفحص النزاعات التقنية والهندسية التي تنشأ فيما يتعلق بالعقود المبرمة في مجال البناء والتشييد والهندسة المعمارية ويكون للجنة الحق في استدعاء كافة الأطراف المعنية وسماع حججهم ودفاعاتهم واستجواب أي شهود يعتبرون أنهم يملكون المعلومات المهمة. ومن أثناء التحكيم، يتم تحديد المسألة المتنازع عليها بدقة، ويشمل ذلك التحقق من الوثائق والأدلة وتحليل التقارير الفنية المقدمة من قبل الخبراء.<sup>٢٨</sup> تشكل غالبية الآراء المطلوبة لاعتماد القرار بعد المداولة في التحكيم الهندسي في إيران تحدياً معقداً في بعض الأحيان وقد يكون هناك اختلاف في الآراء بين أعضاء اللجنة نتيجة لتعدد الخلفيات الهندسية والتقنية للأعضاء ومن ثم، في حالة عدم تمكن الأعضاء من الوصول إلى اتفاق كامل، فيسمح القانون باعتماد قرار الأغلبية. ويُعتبر صدور قرار بعد المداولة وبأغلبية الآراء في التحكيم الهندسي في إيران قراراً نهائياً وناقذاً، وجميع الأطراف ملزمة بتنفيذه وفي حالة عدم الامتثال لقرار التحكيم، يحق للطرف الآخر طلب التنفيذ القضائي للقرار أمام المحكمة المختصة.<sup>٢٩</sup> بالنظر إلى هذه الإجراءات القانونية والمبادئ، يمكن القول أن صدور القرار بعد المداولة وبأغلبية الآراء في التحكيم الهندسي في قانون الإيراني يعد نظاماً عادلاً وشفافاً يهدف إلى حسم النزاعات التقنية والهندسية بطرق فعالة ومستدامة فالتحكيم الهندسي في قانون الإيراني يمثل أداة قانونية قوية لحل النزاعات التقنية والهندسية في قطاع البناء والتشييد. صدور القرار بعد المداولة وبأغلبية الآراء يعزز مبدأ الديمقراطية وتأكيداً على أهمية جمع الآراء المتباينة واتخاذ القرار النهائي بطرق محايدة.<sup>٣٠</sup>

### المطلب الثاني : تسبب قرار التحكيم وتضمينته منطوق

#### الفرع الاول .تسبب قرار التحكيم وتضمينته منطوق في قانون العراقي

التحكيم الهندسي هو آلية بديلة لحل النزاعات المتعلقة بالقضايا الهندسية في المجالات المختلفة مثل الإنشاءات والهندسة المدنية والهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية وتعد محكمة التحكيم هي المسؤولة عن فصل النزاعات التي تخضع لهذا النوع من التحكيم. تهدف العملية التحكيمية إلى تسوية النزاع بطريقة تكون فيها الطرفين راضيين بنتيجة القضية، بدلاً من رفع القضية إلى المحكمة القضائية للنظر فيها واتخاذ قرار قضائي قاسٍ يستمر لفترة طويلة وعند القرار بتسبب عملية التحكيم الهندسي في القانون العراقي، يصبح للأطراف القانونية الحق في تقديم النزاعات الهندسية إلى محكمة التحكيم.<sup>٣١</sup> تتمتع عملية التحكيم بعدة مزايا تؤهلها لأن تكون الخيار الأفضل في حل النزاعات الهندسية. أولاً، يتم تعيين خبراء في المجال الهندسي ليصفوا النزاع المطروح بشكل دقيق وفقاً للمعايير والأنظمة المتبعة في الصناعة. ثانياً، يوفر التحكيم الهندسي السرعة والفعالية في حل النزاعات. يعمل المحكمون على دراسة الأدلة واستماع إلى جميع الأطراف المتنازعة واتخاذ قرارهم عاجلاً. هذا يعني أن الأطراف لن تضطر للانتظار لسنوات طويلة من أجل حصولها على قرار قضائي نهائي. ثالثاً، فإن عملية التحكيم تتميز بالسرية والسرية. يتم إجراء جلسات التحكيم بين الطرفين والمحكمين بشكل سري وهذا يعني أن التفاصيل الهندسية الحساسة لا تصبح علنية وتبقى منسية بين الأطراف المتنازعة فقط. ورابعاً، يوفر التحكيم إمكانية اختيار المحكمين فيمكن للأطراف الانتقاء خبراء من ذوي الخبرة في المجال الهندسي ليصفوا النزاع بشكل دقيق. هذا يزيد من الثقة في النتائج ويضمن حصول الأطراف على قرار عادل ومهني.<sup>٣٢</sup> بالإضافة التحكيم كخيار لحل النزاعات الهندسية في القانون العراقي، يتم توسيع نطاق الخيارات المتاحة للأطراف في حل نزاعاتهم ويمكن للأطراف أن تستخدم الآلية التحكيمية في حل النزاعات، بدلاً من اللجوء إلى نظام القضاء التقليدي في البلاد. ومن المهم أيضاً أن نؤكد على التحديات والمشاكل التي يمكن أن تواجه عملية التحكيم الهندسي في العراق. على سبيل المثال، قد يواجه المحكمون صعوبة في استيفاء الأدلة الهندسية وتقديم تقارير تفصيلية ودقيقة وهذا يتطلب الوقت والجهد من قبل الطرفين في توفير كل المستندات والشهادات الضرورية للتحكيم.<sup>٣٣</sup> فتسبب عملية التحكيم الهندسي في القانون العراقي ستوفر وسيلة فعالة وفعالة لحل النزاعات الهندسية بسرعة وجودة عالية. ستنجح هذه الآلية للأطراف القانونية حلاً بديلاً للنظام القضائي التقليدي المكلف والمتعب ومن المتوقع أن يكون لهذا التطور تأثير إيجابي على القطاع الهندسي في العراق بشكل عام، حيث يمكن زيادة الثقة بين الأطراف وتعزيز الشفافية والمهنية في حل النزاعات.<sup>٣٤</sup>

#### الفرع الثاني : تسبب قرار التحكيم وتضمينته منطوق في قانون الإيراني

التحكيم الهندسي هو آلية قانونية تستخدم لحل النزاعات التي قد تنشأ في المشاريع الهندسية ويعتبر التحكيم الهندسي وسيلة بديلة لحل النزاعات بدلاً من مراجعة النزاعات أمام المحاكم القضائية التقليدية فتعتمد فكرة التحكيم الهندسي على استخدام محكمة تحكيم مستقلة ومتخصصة في مجال الهندسة لحل النزاعات. وتهدف عملية التحكيم الهندسي إلى توفير حلاً سريعاً وفعالاً للنزاعات المتعلقة بالمشاريع الهندسية وقرار التحكيم

الهندسي يعتبر نهائياً وملزماً للأطراف المشتركة في النزاع، ولا يمكن الاعتراض عليه في أماكن أخرى بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق قوانين محددة للتحكيم الهندسي، والتي قد تختلف من بلد لآخر.<sup>٣٥</sup> بالنسبة للنظام القانوني الإيراني، ينص قانون الإيراني على ضمان توفر آلية تحكيم هندسي قائمة على المبادئ العامة للتحكيم ويتضمن القانون الإيراني قواعد وإجراءات محددة للتحكيم الهندسي والتي يجب أن تلتزم بها المحاكم التحكيمية في إجراءات النزاعات الهندسية وتحدد قواعد التحكيم الهندسي في القانون الإيراني المسؤوليات والصلاحيات التي يتمتع بها المحكمون الهندسيون، وكذلك الإجراءات التي يجب أن تتبع في إجراء التحكيم.<sup>٣٦</sup> تشجع القوانين الإيرانية المتعلقة بالتحكيم الهندسي على التوافق والتعاون بين الأطراف المتنازعة وتحرص على توفير آلية فعالة وعادلة لحل النزاعات الهندسية بغض النظر عن حجمها أو تعقيدها وهي تهدف إلى تقديم دعم فني وقانوني مهني للمحاكم التحكيمية وللأطراف القائمة على النزاع فنتيح آليات التحكيم الهندسي في القانون الإيراني فرصة للطرفين المتنازعين لتحقيق العدالة والحصول على حقوقهم بشكل أسرع وأقل تكلفة من المحاكم التقليدية.<sup>٣٧</sup>

### المطلب الثالث : توقيع قرار التحكيم وتحديد مكان وتاريخ إصداره

#### الفرع الاول : توقيع قرار التحكيم وتحديد مكان وتاريخ إصداره في قانون العراقي

##### اولاً:- توقيع قرار التحكيم في قانون العراقي

إن التحكيم الهندسي هو آلية بديلة لحل المنازعات الهندسية التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة في العقود الهندسية، وهو يعتبر إجراء قانوني متعارف عليه عالمياً ويستخدم على نطاق واسع في العديد من الدول ويهدف توقيع قرار التحكيم الهندسي في القانون العراقي إلى تطبيق هذه الآلية في القطاع الهندسي في العراق وضمان سرعة وفعالية حل المنازعات الهندسية. ويحدد هذا القانون إجراءات توقيع قرار التحكيم الهندسي والشروط التي يجب توفرها لتكون المنازعة صالحة لتحكيم هندسي ويجوز للأطراف المتعاقدة أن تتفق على توقيع قرار التحكيم الهندسي في عقد العمل أو بعد نشوب المنازعة.<sup>٣٨</sup> تتضمن إجراءات توقيع قرار التحكيم الهندسي في القانون العراقي عدة خطوات؛ يتعين على الطرف الأول تقديم طلب للطرف الثاني بالتوقيع على قرار التحكيم الهندسي. يجب أن يحتوي هذا الطلب على تفاصيل المنازعة والأسباب المبررة للتحكيم الهندسي. وبعد تلقي طلب التحكيم الهندسي، يتعين على الطرف الثاني أن يوافق على التحكيم الهندسي ويقوم بتوقيع القرار. إذا رفض الطرف الثاني طلب التحكيم الهندسي، فإن الطرف الأول يمكنه تقديم الوثائق والمستندات اللازمة للمحكمة الهندسية لإصدار أمر بإجراء التحكيم.<sup>٣٩</sup> يعتبر توقيع قرار التحكيم الهندسي الاتفاق المبدئي للأطراف على وجوب إجراء التحكيم لحل المنازعة وتعتبر اللجنة الهندسية المحكمة التي ستقوم بحسم المنازعة بشكل نهائي، وتعتبر قراراتها قابلة للتنفيذ وملزمة للأطراف. وفي حالات الطوارئ أو الظروف الخارجة عن السيطرة، يجوز للأطراف التوصل إلى اتفاق مبدئي لتعيين نيابة عنهم في اللجنة الهندسية. ويتم تنفيذ قرارات هذه اللجنة بنفس الطريقة وفقاً للقانون.<sup>٤٠</sup> يهدف توقيع قرار التحكيم الهندسي في القانون العراقي إلى تعزيز قدرة الأطراف المتعاقدة على حل المنازعات الهندسية بشكل سريع وفعال كما يوفر هذا القرار الحماية للحقوق والمصالح المتعاقدة، ويحد من النزاعات الطويلة والمكلفة في المحاكم العادية. فيعد توقيع قرار التحكيم الهندسي في القانون العراقي إجراءً قانونياً مهماً لحل المنازعات الهندسية. ومن خلال توقيع هذا القرار، يتم تحقيق سرعة وفعالية في حل المنازعات الهندسية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في العراق.<sup>٤١</sup>

##### ثانياً:- تحديد مكان و تاريخ إصدار قرار التحكيم

إن التحكيم الهندسي هو أداة قوية تستخدم في قطاع الهندسة والبناء لحل النزاعات المتعلقة بالمشاريع الهندسية والإنشائية وفي العراق، يتم تطبيق قواعد التحكيم الهندسي بموجب قوانين محددة، والتي تحدد مكان وتاريخ إصدار قرار التحكيم وفيما يتعلق بتحديد مكان إصدار قرار التحكيم في التحكيم الهندسي في قانون العراقي، يتم التركيز على اتفاق الطرفين المتنازعين فيمكن للأطراف أن تتفقوا على مكان التحكيم في العقد الذي ينظم العلاقة بينهم، وإلا فإنه يجب على الهيئة التحكيمية أن تقرر مكان التحكيم ويجب أن يكون مكان التحكيم ملائماً للطرفين المتنازعين ويتوافق مع مصالحهما.<sup>٤٢</sup> فقد يكون مكان التحكيم في التحكيم الهندسي في العراق في أحد العناوين التحكيمية المعروفة، مثل المركز العراقي للتحكيم في بغداد ويُعد المركز العراقي للتحكيم منصة مستقلة متخصصة في التحكيم وتظل محايدة من جميع الأطراف المتنازعة ويعتبر المركز جهة موثوقة ومرجعية لحل النزاعات الهندسية في العراق. أما بالنسبة لتاريخ إصدار قرار التحكيم في التحكيم الهندسي في قانون العراقي، فإن القانون العراقي لا يحدد مدة زمنية محددة لإصدار القرار.<sup>٤٣</sup> ومع ذلك، تتوقف سرعة إصدار القرار على المعلومات التي تقدمها الأطراف المتنازعة والمصادر المتاحة للهيئة التحكيمية فقد يتطلب إصدار القرار وقتاً يتراوح بين عدة أسابيع وعدة أشهر، اعتماداً على حجم وتعقيد النزاع وشكله ومن الجدير بالذكر أن قانون التحكيم في العراق يهدف إلى ضمان الالتزام بمبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة في إجراءات

التحكيم. يتطلب من الهيئة التحكيمية اتخاذ القرار بشكل مستقل وعلني، وضمان حق الطرفين في تقديم الأدلة وسماع الأطراف وتوفير الموثوقية والاعتراف بصحة القرار.<sup>٤٤</sup> فيمكن القول أن تحديد مكان وتاريخ إصدار قرار التحكيم في التحكيم الهندسي في قانون العراق يعتمد على توافق الأطراف المتنازعة ويتمثل مكان التحكيم في إحدى المؤسسات التحكيمية المعروفة في العراق، مثل المركز العراقي للتحكيم في بغداد والوقت المستغرق في إصدار القرار يختلف حسب تعقيد النزاع وسرعة الإجراءات القانونية فالتحكيم الهندسي في العراق يشكل أداة قوية لحل النزاعات في قطاع الهندسة والبناء وتحقيق العدالة في إطار قانوني منصف.<sup>٤٥</sup>

**الفرع الثاني :- توقيع قرار التحكيم وتحديد مكان وتاريخ اصداره في قانون الإيراني**

**أولاً: - توقيع قرار التحكيم في قانون الإيراني**

يعد التحكيم الهندسي أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدم في حل النزاعات المتعلقة بالقضايا الهندسية في إيران ويعد قرار التحكيم في التحكيم الهندسي من أهم الخطوات التي يتخذها الطرفان المتنازعان في عملية التحكيم ويهدف توقيع قرار التحكيم إلى تأكيد التزام كل طرف بالالتزام بنتائج عملية التحكيم وتنفيذ القرار النهائي الصادر عن لجنة التحكيم. فالتحكيم الهندسي هو إجراء بديل للتوصل إلى حل النزاعات الهندسية دون الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء التقليدي.<sup>٤٦</sup> بموجب قانون الإيراني، يتم تعيين لجنة التحكيم من قبل المحكمة المختصة بناءً على طلب إحدى الأطراف المتنازعة ويتم اختيار المحكمين بناءً على خبرتهم في المجال الهندسي المتعلق بالنزاع، وتكون لجنة التحكيم مستقلة تماماً وغير متحيزة تجاه أي من الأطراف وبعد اختيار لجنة التحكيم، يتم تحديد الموعد المناسب لبدء عملية التحكيم. يجب على الطرفين المتنازعين تقديم حججهم وأدلتهم في النزاع إلى لجنة التحكيم في الموعد المحدد.<sup>٤٧</sup> ويتم بعد ذلك إجراء جلسات تحكيمية يتم فيها استماع حجج الأطراف ودراسة الأدلة المقدمة وتحليلها ويهدف الهدف الأساسي من الجلسات التحكيمية إلى التوصل إلى حل عادل وملئم للنزاع الهندسي بناءً على الأدلة والحجج المقدمة من الأطراف فعندما تصل لجنة التحكيم إلى قرار نهائي بشأن النزاع الهندسي، يتعين على الأطراف المتنازعة توقيع قرار التحكيم وبالتوقيع على قرار التحكيم، يتعهد كل طرف بالالتزام بنتائج التحكيم وتنفيذ القرار النهائي بدقة وفعالية.<sup>٤٨</sup> من الجدير بالذكر أن توقيع قرار التحكيم في التحكيم الهندسي في قانون الإيراني يعتبر تعبيراً عن إرادة الأطراف المتنازعة في الوفاء بالتزاماتهم القانونية ويتم اعتبار قرار التحكيم ملزماً وقابلًا للتنفيذ من قبل السلطات القضائية في إيران وفي حالة عدم التزام أحد الطرفين بتنفيذ قرار التحكيم، يمكن للطرف الآخر التقدم بطلب للمحكمة المختصة لتنفيذ القرار وفرض هذا التزام بالقوة. فيعد توقيع قرار التحكيم في التحكيم الهندسي في قانون الإيراني خطوة قانونية هامة لإنهاء النزاع الهندسي بشكل رسمي ونهائي. يعكس توقيع قرار التحكيم إرادة الأطراف في الالتزام بالنتائج النهائية لعملية التحكيم وتنفيذ القرار الصادر عن لجنة التحكيم.<sup>٤٩</sup>

**ثانياً: - تحديد مكان و تاريخ إصدار قرار التحكيم**

يعد التحكيم الهندسي واحداً من أهم وسائل تسوية النزاعات في القانون الإيراني في مجال الهندسة والبناء وبموجب القانون، يتم تنظيم هذا النوع من التحكيم بهدف توفير مسار فعال وسريع لحل النزاعات المتعلقة بالمشاريع الهندسية ومن بين الأمور التي يتضمنها هو تحديد مكان وتاريخ إصدار قرار التحكيم في التحكيم الهندسي. فيتم تحديد مكان إصدار قرار التحكيم في التحكيم الهندسي في العقد الذي يُبرم بين الطرفين المتنازعين ويفضل في كثير من الأحيان أن يتم تحديد مركز التحكيم في مدينة أو منطقة محددة تكون قريبة من موقع المشروع.<sup>٥٠</sup> إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مكان التحكيم، فإنه يمكن للقاضي المختص في المحكمة الإيرانية تحديد المكان المناسب لإجراء التحكيم بناءً على طلب إحدى الأطراف المتنازعة ويعتمد القاضي في هذا الحكم على عوامل مختلفة مثل موقع المشروع والمعايير الفنية والقانونية ذات الصلة. أما بالنسبة لتاريخ إصدار قرار التحكيم في التحكيم الهندسي، فإنه يتوقف على الإجراءات المحددة في قانون الإيراني والمرحلة النهائية للتحكيم.<sup>٥١</sup> وعندما تصل القضية إلى مرحلة إصدار قرار التحكيم، يتوجب على المحكمين النظر في جميع الشهادات والأدلة المقدمة من الأطراف المتنازعة في القضية ويجب عليهم أن يستندوا إلى النصوص القانونية والمعايير الفنية ذات الصلة لاتخاذ قرارهم وبشكل عام، يجب أن يتم إصدار قرار التحكيم في فترة زمنية معقولة وفقاً للمدة التي تم تحديدها في العقد. فتعد عملية تحديد مكان وتاريخ إصدار قرار التحكيم في التحكيم الهندسي في القانون جزءاً هاماً من عملية التحكيم وتحقيق العدالة في حل النزاعات المتعلقة بالمشاريع الهندسية.<sup>٥٢</sup>

**الذاتة**

**النتائج**



الاتفاق التحكيمي الهندسي في القانون العراقي يعتبر آلية فعالة لحل المنازعات في قطاع الهندسة بشكل سريع وموثوق ويساعد على الحفاظ على علاقة جيدة بين الأطراف المتنازعة ويؤمن تنفيذ العقود بشكل صحيح على الرغم من أنه يجب أن يتم مراعاة حقوق الأطراف وضمان سير العملية بشكل عادل وشفاف، إلا أن الاتفاق التحكيمي الهندسي يبقى خياراً رائعاً للتعامل مع المنازعات في هذا المجال المهم.

- ١- يعد التحكيم الهندسي واحداً من أهم وسائل تسوية النزاعات في القانون الإيراني في مجال الهندسة والبناء وبموجب القانون
- ٢- يتم تنظيم هذا النوع من التحكيم بهدف توفير مسار فعال وسريع لحل النزاعات المتعلقة بالمشاريع الهندسية ومن بين الأمور التي يتضمنها هو تحديد مكان وتاريخ إصدار قرار التحكيم في التحكيم الهندسي.
- ٣- يتم تحديد مكان إصدار قرار التحكيم في التحكيم الهندسي في العقد الذي يُبرم بين الطرفين المتنازعين
- ٤- يفضل في كثير من الأحيان أن يتم تحديد مركز التحكيم في مدينة أو منطقة محددة تكون قريبة من موقع المشروع.

## بالتوصيات

- ١- نوصي بأن يتم توفير التدريب اللازم للمحامين والخبراء الفنيين لتعزيز معرفتهم وفهمهم لعملية التحكيم الهندسي في البلدين.
- ٢- نشر ثقافة التحكيم وزيادة الثقة في هذا النظام كوسيلة فعالة لحل النزاعات فيجب أن يعمل الجهات المعنية على توفير بيئة آمنة تسهل عملية التحكيم وتحمي حقوق الأطراف المتنازعة.

## المصادر والمراجع أولاً/ القوانين والتشريعات

١. قانون قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م.
٢. قانون الاجراءات المدنية الايراني رقم لسنة ١٣٧٩.

## ثانياً/ كتب العربية

١. أحمد حسانين، ٢٠١٧م، التحكيم الهندسي ودوره في حماية الحقوق الهندسية، بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي.
٢. احمد حسن، ٢٠٠٣م، كتاب القوانين واللوائح الخاصة بالتحكيم الهندسي، بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية.
٣. أحمد عبد العزيز، ٢٠٠١م، قوانين التحكيم الهندسية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
٤. حسام الدين إبراهيم، ٢٠٠٣م، التحكيم الهندسي والتحكيم الدبلوماسي في صناعة البناء، بغداد: دار العلوم القانونية.
٥. سامي حسين، ٢٠٠٠م، تقنيات التحكيم الهندسي في حل النزاعات الهندسية، بغداد: دار السلام للنشر والتوزيع.
٦. سعيد الجبوري، ٢٠١٥م، النظريات الجديدة في العقود الهندسية، بغداد: دارالشؤون الثقافية العامة.
٧. سميرة جواد، ٢٠٠٩م، أساليب ومناهج التحكيم الهندسي، بغداد: مكتبة السنهوري.
٨. عبد الله جاسم الحداد، ٢٠١٦م، دليل الأخطاء الشائعة في التحكيم الهندسي، بغداد: المكتبة القانونية.
٩. عصام الدين سليمان، ١٩٩٨م، التحكيم الهندسي والمنازعات المالية، بغداد: دار النشر العراقية.
١٠. عمرو عبد الحميد، ٢٠١٦م، دورالتحكيم في حل المنازعات العقارية، بغداد: دار النشر العربية.
١١. محمد بهاء الدين، ٢٠١٣م، قواعد التحكيم في الهندسة المعمارية، بغداد: دار العلوم القانونية.
١٢. محمد خالد الحلو، ١٩٩٥م، تحليل البيانات في التحكيم الهندسي، بغداد: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
١٣. محمد الحيناوي، ٢٠٠٦م، التحكيم الهندسي في حل النزاعات القانونية بين الشركات، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
١٤. محمد العبيدي، ١٩٩٢م، تفسير قانون المرافعات المدنية، بغداد: دار العراق للنشر.

## كتب الأجنبية

١. اميد محمدى، رامتين قانع، ١٣٩٧، آيين دادرسي كميسیون ماده صد قانون شهردارى، طهران: منشورات مجد.
٢. احمدرضا محمدیان، ١٣٨٩، تخلفات ساختمانی: علل، پیامدها و راهکارها، طهران: نشر سمت.
٣. بهزاد ارشدى، ١٤٠٠، تخلفات ساختمانی، طهران: منشورات جنكل.
٤. حمزه خليلی، ١٤٠٠، تخلفات ادارى، طهران: منشورات ابتكار دانش.
٥. محمدعلى صادقى، ١٣٩٦، مقررات تخلفات ساختمانی، طهران: منشورات جنكل.

٦. محمد رضا قاسمي، ١٣٨١، تخلفات ساختماني و راهكراهي اصلاحي، طهران: منشورات علوم اجتماعي و انتظامي.
٧. محسن مهربان نيا، ١٣٩٧ نقش و اهميت حقوق در مبارزه با تخلفات ساختماني، طهران: منشورات پرتو دانش.
٨. مهدي هداوند، ١٣٩٠، رسيدگي به تخلفات مهندسين ساختماني، طهران: منشورات جنكل.

## هوامش البحث

- ١ سعيد الجبوري، ٢٠١٥م، النظريات الجديدة في العقود الهندسية، بغداد: دارالشؤون الثقافية العامة: ص ٥٤
- ٢ المادة ٨٢ قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م.
- ٣ حسام الدين إبراهيم، ٢٠٠٣م، التحكيم الهندسي والتحكيم الدبلوماسي في صناعة البناء، بغداد: دار العلوم القانونية: ص ٢٩٢
- ٤ محمد الرواشدة، ٢٠١٥م، تحليل الأسس القانونية والتقنية للتحكيم الهندسي في مشاريع الهندسية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك: ص ١٢
- ٥ المادة ٨٣ قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م.
- ٦ عصام الدين سليمان، ١٩٩٨م، التحكيم الهندسي والمنازعات المالية، بغداد: دار النشر العراقية: ص ٧٢
- ٧ أحمد عبد العزيز، ٢٠٠١م، قوانين التحكيم الهندسية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد: ص ١٩٥
- ٨ مهدي هداوند، ١٣٩٠، رسيدگي به تخلفات مهندسين ساختماني، طهران: منشورات جنكل: ص ١٣٧
- ٩ اميد محمدی، رامتين قانع، ١٣٩٧، آيين دادرسی کيمسيون ماده صد قانون شهرداری، طهران: منشورات مجد: ص ٢٣٥
- ١٠ احمد رضا محمدیان، ١٣٨٩، تخلفات ساختماني: علل، پیامدها و راهكراهي، طهران: نشر سمت: ص ١١٠
- ١١ محمد علي صادقي، ١٣٩٦، مقررات تخلفات ساختماني، طهران: منشورات جنكل: ص ٧٩
- ١٢ محمد رضا قاسمي، ١٣٨١، تخلفات ساختماني و راهكراهي اصلاحي، طهران: منشورات علوم اجتماعي و انتظامي: ص ٢٢٥
- ١٣ محمد خالد الحلو، ١٩٩٥م، تحليل البيانات في التحكيم الهندسي، بغداد: دار المستقبل للنشر والتوزيع: ص ١٩٢
- ١٤ المادة ٨٤ قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م.
- ١٥ علي الحداد، ٢٠١٤م، قواعد التحكيم الهندسي وتطبيقاتها في مشاريع البنية التحتية، بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي: ص ٦٢
- ١٦ عمرو عبد الحميد، ٢٠١٦م، دور التحكيم في حل المنازعات العقارية، بغداد: دار النشر العربية: ص ٣٢١
- ١٧ سعد الجبوري، ٢٠١٠م، التحكيم في قضايا الهندسية، بغداد: مطبعة دارالسلام: ص ١٢٠
- ١٨ المادة ٨٧ قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩م.
- ١٩ محمد موسى مقدم، ١٤٠٢، ماده صد قانون شهرداری در رويه قضايي، طهران: منشورات مجد: ص ١٥٣
- ٢٠ محمد رضا قاسمي، ١٣٨١، تخلفات ساختماني و راهكراهي اصلاحي، طهران: منشورات علوم اجتماعي و انتظامي: ص ٢٣٩
- ٢١ سعيد خزايي روشناني، ١٣٩٥، راهنمای عملی قانون تخلفات ساختماني، طهران: منشورات مهندس: ص ٢٧٥
- ٢٢ بهزاد ارشدي، ١٤٠٠، تخلفات ساختماني، طهران: منشورات جنكل: ص ١٥٥
- ٢٣ سميرة جواد، ٢٠٠٩م، أساليب ومناهج التحكيم الهندسي، بغداد: مكتبة السنهوري: ص ٩٢
- ٢٤ محمد الحباوي، ٢٠٠٦م، التحكيم الهندسي في حل النزاعات القانونية بين الشركات، بغداد: مطبعة جامعة بغداد: ص ٢٨٣
- ٢٥ حسام الدين إبراهيم، ٢٠٠٣م، التحكيم الهندسي والتحكيم الدبلوماسي في صناعة البناء، بغداد: دار العلوم القانونية: ص ١٧٥
- ٢٦ عصام الدين سليمان، ١٩٩٨م، التحكيم الهندسي والمنازعات المالية، بغداد: دار النشر العراقية: ص ١٢٤
- ٢٧ حمزه خليلي، ١٤٠٠، تخلفات اداري، طهران: منشورات ابتكار دانش: ص ٢٨٧
- ٢٨ مهدي هداوند، ١٣٩٠، رسيدگي به تخلفات مهندسين ساختماني، طهران: منشورات جنكل: ص ٤٩
- ٢٩ محمد موسى مقدم، ١٤٠٢، ماده صد قانون شهرداری در رويه قضايي، طهران: منشورات مجد: ص ٢٢٣
- ٣٠ احمد رضا محمدیان، ١٣٨٩، تخلفات ساختماني: علل، پیامدها و راهكراهي، طهران: نشر سمت: ص ٩٥
- ٣١ أحمد عبد العزيز، ٢٠٠١م، قوانين التحكيم الهندسية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد: ص ٢٦٣
- ٣٢ عبد الله جاسم الحداد، ٢٠١٦م، دليل الأخطاء الشائعة في التحكيم الهندسي، بغداد: المكتبة القانونية: ص ٢٣٨

- ٣٣ محمد بهاء الدين، ٢٠١٣م، قواعد التحكيم في الهندسة المعمارية، بغداد: دار العلوم القانونية: ص ١٩٣
- ٣٤ خالد سلطان السبتي، ٢٠١٤م، التحكيم الهندسي وتطبيقه في صناعة البناء، بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي: ص ٤٢
- ٣٥ حسين صادقي، ١٣٩٩، پیشگیری از تخلفات ساختمانی، طهران: مكتبة صفا: ص ١١٥
- ٣٦ محمد رضا قاسمی، ١٣٨١، تخلفات ساختمانی و راهکارهای اصلاحی، طهران: منشورات علوم اجتماعي و انتظامي: ص ٢٧١
- ٣٧ احمد رضا محمدیان، ١٣٨٩، تخلفات ساختمانی: علل، پیامدها و راهکارها، طهران: نشر سمت: ص ١٨٠
- ٣٨ حسام الدين إبراهيم، ٢٠٠٣م، التحكيم الهندسي والتحكيم الدبلوماسي في صناعة البناء، بغداد: دار العلوم القانونية: ص ١٣٥
- ٣٩ أحمد حسانين، ٢٠١٧م، التحكيم الهندسي ودوره في حماية الحقوق الهندسية، بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي: ص ١٦٨
- ٤٠ سعيد الجبوري، ٢٠١٥م، النظريات الجديدة في العقود الهندسية، بغداد: دارالشؤون الثقافية العامة: ص ٢٢٣
- ٤١ احمد حسن، ٢٠٠٣م، كتاب القوانين واللوائح الخاصة بالتحكيم الهندسي، بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية: ص ١٤٩
- ٤٢ عمرو عبد الحميد، ٢٠١٦م، دورالتحكيم في حل المنازعات العقارية، بغداد: دار النشر العربية: ص ٢٩٨
- ٤٣ علي حسن، ٢٠٠١م، التحكيم الهندسي وأثره في التطور الهندسي، بغداد: دار الكتب العلمية: ص ٧٢
- ٤٤ سامي حسين، ٢٠٠٠م، تقنيات التحكيم الهندسي في حل النزاعات الهندسية، بغداد: دار السلام للنشر والتوزيع: ص ٣٢٤
- ٤٥ فارس السواح، ٢٠١٣م، دور التحكيم الهندسي في حل النزاعات الإنشائية، رسالة ماجستير، جامعة ديالى: ص ٤٢
- ٤٦ مهدى هداوند، ١٣٩٠، رسیدگی به تخلفات مهندسين ساختمانی، طهران: منشورات جنكل: ص ١٥٥
- ٤٧ فرشاد غفوری، ١٣٩٧، کمیسیون ماده صد قانون شهرداری و عملکرد آن در نظام حقوقی ایران، طهران: منشورات اریا دانش: ص ٨٩
- ٤٨ محمد موسوی مقدم، ١٤٠٢، ماده صد قانون شهرداری در رویه قضایی، طهران: منشورات مجد: ص ١٧٥
- ٤٩ احمد رضا محمدیان، ١٣٨٩، تخلفات ساختمانی: علل، پیامدها و راهکارها، طهران: نشر سمت: ص ٨٢
- ٥٠ محمد علی صادقی، ١٣٩٦، مقررات تخلفات ساختمانی، طهران: منشورات جنكل: ص ٢٦١
- ٥١ محسن مهربان نیا، ١٣٩٧ نقش و اهمیت حقوق در مبارزه با تخلفات ساختمانی، طهران: منشورات پرتو دانش: ص ٢٣٤
- ٥٢ مهدی هداوند، ١٣٩٠، رسیدگی به تخلفات مهندسين ساختمانی، طهران: منشورات جنكل: ص ٨١